



منظمة التعاون الإسلامي

OIC/COMCEC-FC-39/2023

الأصل: إنجليزي

تقرير

الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي

المقدم إلى

الدورة الأربعين للجنة المتابعة التابعة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي

والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي

(الكومسيك)

أنقرة. الجمهورية التركية

23-22 مايو 2024

الفهرس

الصفحة	الموضوع	الرقم
3	مقدمة	1
3	الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية	2
8	التوظيف والإنتاجية	3
10	التجارة والاستثمار بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي	4
16	تنمية قطاع السياحة	5
18	التعاون في مجال النقل	6
21	دور القطاع الخاص	7
23	برامج التخفيف من وطأة الفقر	8
26	خاتمة	9
28	المرفق	10

أولاً: مقدمة

1. يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي-2025، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، والكومسيك، وغيرها من اجتماعات منظمة التعاون الإسلامي على المستوى الوزاري، وذلك منذ انعقاد الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للكومسيك في إسطنبول بالجمهورية التركية، في الفترة من 2 إلى 5 ديسمبر 2023.
2. يقدم التقرير تحديثات حول الجهود المبذولة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي لتنفيذ برامج ومشاريع المنظمة في قطاعات الزراعة والأمن الغذائي، والتجارة والاستثمار، والتنمية السياحية، والتخفيف من وطأة الفقر وبناء القدرات خلال الفترة قيد الاستعراض. ويتضمن أيضاً مساهمات من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة ويسلط الضوء على سلسلة الأنشطة التي قامت بها.
3. طلبت الأمانة العامة من الدول الأعضاء تقديم تقاريرها المرحلية حول تنفيذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي-2025، غير أنها لم تتوصل إلا بتقارير من تسع دول أعضاء هي الجزائر، وتشاد، والعراق، والأردن، وموريتانيا، والمغرب، وقطر، وتونس، وتركيا. ومع ذلك، طلبت الأمانة العامة أيضاً من مركز سيسرك إعداد تقرير مرحلي لعام 2023 استناداً إلى البيانات المتاحة عن بعض أولويات برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي-2025 (التقرير سيُقدّم إلى مجلس وزراء الخارجية المقبل). وفيما يتعلق ببرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي اللاحق للفترة (2026-2035)، فقد بدأت عملية جمع المساهمات من الدول الأعضاء في 31 يناير 2024 (مع تحديد الموعد النهائي في 30 أبريل 2024). وقد تلقت الأمانة العامة حتى الآن مقترحات من أربع دول أعضاء، هي العراق والأردن وتونس والإمارات العربية المتحدة.
4. نظمت الأمانة العامة الاجتماع التنسيقي السنوي السابع لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في مقرها بجدة يومي 17 و 18 يناير 2024 بهدف تنسيق عملية تنفيذ برنامج عمل المنظمة-2025 في الوقت المناسب وكذلك تنفيذ قرارات مجلس وزراء الخارجية والكومسيك والمؤتمرات الوزارية الأخرى.

ثانياً: الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

5. لا تزال الزراعة أحد أهم القطاعات في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي باعتبارها مصدراً لكسب العيش وفرص العمل لملايين الأشخاص. وفي هذا الصدد، وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم تنفيذ الأنشطة التالية عملاً بسياسات وقرارات منظمة التعاون الإسلامي في مجال الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي:

(أ) المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية

6. عُقد المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية يومي 1 و2 أكتوبر 2023 في الدوحة بقطر تحت شعار "نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وبحث المؤتمر الأولويات والتحديات المتعلقة بتعزيز الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في المنظمة، كما استعرض حالة تنفيذ قرارات المؤتمرات السابقة، بما في ذلك أنشطة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي وتمويل المشاريع في مجال الزراعة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في المنظمة.

7. كان أهم ما توصل إليه المؤتمر التاسع هو قرار إنشاء لجان توجيهية بشأن إنشاء نظام احتياطي للأمن الغذائي لمنظمة التعاون الإسلامي، وتنفيذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتنمية السلع الزراعية الاستراتيجية (الأرز والقمح والكسافا). وتضم هذه اللجان التوجيهية ممثلين للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات المنظمة ذات الصلة، وتتولى الإشراف والتوجيه الاستراتيجي بشأن هذه المشاريع.

8. من ضمن النتائج البارزة الأخرى للمؤتمر، في جملة أمور، دعوة الأمانة العامة، بالتنسيق مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، إلى إجراء دراسة وتطوير نموذج عمل وإطار تعاون بشأن الزراعة التعاقدية، وتقييم احتياجات وإمكانات الدول الأعضاء، ودعوة الدول الأعضاء إلى إنشاء البنية التحتية المالية والأطر القانونية اللازمة التي تمكن من تعزيز الشمول المالي للمزارعين الريفيين من خلال تمكينهم من الوصول إلى المنتجات المالية والأسمدة والمدخلات والخدمات، بما في ذلك نماذج التمويل الإسلامي؛ ودعوة الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون فيما بينها في مجال الأغذية والزراعة لبناء نُظم غذائية أكثر مرونة، وتبادل المعارف وأفضل الممارسات من أجل المساعدة في تطوير القدرات الإنتاجية المحلية.

(ب) برنامج مجموعة البنك الإسلامي للتنمية للاستجابة الشاملة للأمن الغذائي

9. كما ورد في تقرير مجلس وزراء الخارجية في دورته التاسعة والأربعين، أقرت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، في يوليو 2022، برنامجاً للاستجابة للأمن الغذائي بقيمة 10.54 مليار دولار أمريكي لدعم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في التصدي لانعدام الأمن الغذائي. وإلى غاية 31 ديسمبر 2023، بلغ إجمالي التمويل الذي وافقت عليه مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إطار هذا البرنامج 4.03 مليار دولار أمريكي.

10. منح البنك الإسلامي للتنمية مؤخرًا الإذن بالمضي قدماً في برنامج "تضامن" لتسريع التصدي لانعدام الأمن الغذائي. وتهدف هذه المبادرة إلى مساعدة الدول الأعضاء على تلبية احتياجات الأمن الغذائي الملحة لمجتمعاتها

الأكثر ضعفاً، وذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني. ويمكن الحصول على تفاصيل هذا البرنامج من البنك الإسلامي للتنمية.

(ج) برامج التدريب والنشر

11. واصل "سيسرك" إعداد المنشورات وتنظيم برامج التدريب في مجال الزراعة والأمن الغذائي لصالح الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، أعد "سيسرك"، خلال السنة قيد الاستعراض، تقريراً بعنوان "حالة الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الأقل نمواً". ويسلط التقرير الضوء على الحالة الراهنة والقيود والتحديات التي تواجه التنمية الزراعية والأمن الغذائي في بلدان المنظمة الأقل نمواً. ويقدم التقرير أيضاً مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات الكفيلة بتحسين مرونة أنظمة الأغذية الزراعية في تلك البلدان.

12. أعد سيسرك أيضاً تقريره الدوري المعنون "الزراعة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لعام 2023"، والذي يستعرض التحديات الحالية التي تواجهها الدول الأعضاء في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي، لا سيما في فترة ما بعد انتهاء جائحة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، أعد سيسرك، بالشراكة مع المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، تقريراً حول "الإنتاج الزراعي والتكامل التجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، والذي يتناول إمكانية زيادة الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الواردات من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية المتاحة، وزيادة الإنتاج الغذائي، وتعزيز الصناعات الغذائية الزراعية. وعلاوة على ذلك، يستكشف التقرير إمكانات التجارة فيما بين بلدان منظمة التعاون في المنتجات الغذائية الزراعية باعتبارها حافزاً للنمو الاقتصادي والتنمية. وقد جرى تقديم كلا التقريرين خلال المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية، الذي عُقد في الدوحة، وهما متاحان على موقع سيسرك.

13. نظم سيسرك، في إطار برنامج منظمة التعاون الإسلامي لبناء القدرات الزراعية والإحصائية، الأنشطة التالية:

1- دورتان تدريبيتان إحصائيتان عن بعد حول "المؤشرات الخاصة بالهدف رقم 2 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع)"، في الفترة من 2 إلى 4 مايو 2023، و"إحصاءات الزراعة وتحليل الأمن الغذائي" يومي 29 و30 مايو 2023، على التوالي، وشارك فيهما 62 خبيراً من 24 دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي؛

2- نظم سيسرك، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ومعهد نزيلي لبحوث القطن التابع لوزارة الزراعة والغابات في الجمهورية التركية، خلال الفترة من مايو إلى سبتمبر 2023، أربعة أنشطة تدريبية لصالح 50 خبيراً من مجلس تنمية القطن تحت إشراف وزارة الزراعة في بنغلاديش.

(د) أنشطة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي

14. عُقد الاجتماع السادس للجمعية العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في 3 أكتوبر 2023 بالدوحة في دولة قطر. وناقش الاجتماع السادس للجمعية العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي مختلف القضايا المتعلقة بإدارة المنظمة وميزانيتها وأنشطتها ومشاريعها واتخذ عدة قرارات بشأنها.

15. انتخبت الجمعية العامة السادسة السفير عسكر موسينوف، من كازاخستان، مديراً عاماً للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي لمدة 4 سنوات، اعتباراً من 1 يناير 2024. كما وافقت الجمعية العامة على إنشاء اتحاد للأكاديميات الزراعية تكون مهمته الأساسية هي تعزيز التعاون والتآزر بين الجامعات الزراعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إطار جهودها لتعزيز التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي والتغذية في الدول الأعضاء. وقررت الجمعية العامة كذلك إنشاء صندوق للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي لاستخدامه كإحدى آليات تعزيز الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، رحبت الجمعية العامة بقرار حكومة دولة قطر تقديم منحة بقيمة مليوني دولار أمريكي لصندوق المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي لتنفيذ المشاريع.

16. يوم 10 فبراير 2023، وبشكل فجائي، انتقل المدير العام المنتخب حديثاً للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، السفير عسكر موسينوف، إلى جوار ربه بعد وقت قصير من توليه مهامه. رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

17. خلال السنة قيد الاستعراض، تم تنفيذ العديد من الأنشطة في إطار برامج المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وعلى وجه التحديد في إطار برنامج الأمن الغذائي في أفغانستان، ومبادرة الأمن الغذائي في أفريقيا، والرؤية الاستراتيجية للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي 2031.

18. تشمل هذه الأنشطة، في جملة أمور، ما يلي:

- المنتدى الدولي الثاني للتكنولوجيا الحيوية الزراعية، أستانا، كازاخستان، 4-5 يوليو 2023؛
- نشاط لبناء القدرات يتضمن تبادل الخبرات بين خبراء الأرز الآسيويين والأفارقة، غازيبور، بنغلاديش، 20-22 أغسطس 2023؛

- التدريب على "الطرق الزراعية في الكسافا في موزمبيق"، مابوتو، موزمبيق، 28-29 أغسطس 2023؛
- مؤتمر إقليمي حول "الزراعة المرنة في الدول الأعضاء في المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي: التكيف مع المناخ والأمن الغذائي" تونس العاصمة، تونس، 12-13 سبتمبر 2023؛
- ورشة عمل تدريبية حول "تطبيق الذكاء الاصطناعي في الزراعة الدقيقة لتحقيق الأمن الغذائي"، نواكشوط، موريتانيا، 13-15 فبراير 2024.

(هـ) الانضمام إلى النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي

19. خلال السنة قيد الاستعراض، وقعت الأردن والغابون واليمن والعراق على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي. وبذلك وصل عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي وقعت على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي إلى 41 دولة. علاوة على ذلك، صدقت 17 دولة من أصل 41 دولة حتى الآن على النظام الأساسي.

(و) وضع خطة استراتيجية لضمان الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

20. كلفت الدورة التاسعة والأربعون لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي والبنك الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة بوضع خطة استراتيجية لضمان الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وعرضها على أنظار المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية.

21. تنفيذاً لهذا القرار، تم في مايو 2023 تشكيل فريق عمل يضم خبراء من المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي والبنك الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة لإعداد مشروع خطة استراتيجية لضمان الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وعُرضت المسودة الأولى للخطة على أنظار الاجتماع التاسع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، المعقود بالدوحة في قطر يومي 1 و 2 أكتوبر 2023، والذي طلب بدوره من المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي إجراء مشاورات إقليمية بين المجموعات الجغرافية الثلاث لمنظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية، من أجل تحديد أولويات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لإدراجها في الخطة الاستراتيجية المذكورة. كما طلب من المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي إعداد الخطة الشاملة لكي ينظر فيها المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في عام 2025.

ثالثاً: التوظيف والإنتاجية

22. من ضمن أهداف التعاون بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في مجال العمل والتوظيف والحماية الاجتماعية، تحسين العمل اللائق والسلامة والصحة المهنية في الدول الأعضاء في المنظمة، فضلاً عن تسهيل تنقل القوى العاملة عبر بلدان المنظمة. وخلال السنة قيد الاستعراض، واصلت منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها ذات الصلة تنفيذ الأنشطة التي تهدف إلى مساعدة الباحثين عن العمل في دول المنظمة على تطوير مهاراتهم ومعارفهم وقدراتهم الشخصية والتنظيمية، فضلاً عن تحسين قدرتهم التنافسية وأدائهم، لا سيما أن معدل البطالة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، بلغ 7.2% مقابل المتوسط العالمي البالغ 6.2% في عام 2021. ولا يزال خلق فرص عملٍ لائقةٍ يمثل أولوية بالنسبة لغالبية دول منظمة التعاون الإسلامي. وبناءً على ذلك، تم خلال الفترة قيد الاستعراض إنجاز الأنشطة التالية:

(أ) المؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء العمل

23. عُقد المؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء العمل تحت عنوان "الحلول المبتكرة ورقمنة خدمات العمل والتوظيف في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" في باكو بجمهورية أذربيجان في الفترة من 21 إلى 23 نوفمبر 2023. وقد تبادل المؤتمر وجهات النظر حول التحديات الراهنة التي تؤثر على العمال وأسواق العمل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما استعرض الاجتماع التقدم المحرز في تنفيذ برامج ومبادرات منظمة التعاون الإسلامي في مجال العمل والتوظيف، بما في ذلك استراتيجية سوق العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، وأنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة في هذا المجال. وشدد المؤتمر على أهمية تحسين معايير السلامة والصحة المهنية لتعزيز القدرة على الصمود في المستقبل. كما أكد على الحاجة الملحة لتنمية الموارد البشرية، لا سيما من خلال صقل مهارات القوى العاملة وتنميتها في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عالم يتغير فيه سوق العمل باستمرار تحت تأثير الرقمنة وتحول الاقتصادات إلى اقتصادات خضراء. ودعا المؤتمر كذلك إلى التنفيذ الفعال لأطر التعاون لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال العمل والتوظيف والحماية الاجتماعية، كما رحب بإطلاق مركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي كمؤسسة متخصصة جديدة تابعة للمنظمة لتكون بمثابة الوكالة المنفذة لقرارات وبرامج منظمة التعاون الإسلامي في مجال العمل والتوظيف والحماية الاجتماعية.

(ب) إنشاء مركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي

24. كانت إحدى الأولويات الرئيسية للأمانة العامة خلال الفترة قيد الاستعراض هي تعزيز مختلف المؤسسات التنفيذية للتعاون الاجتماعي والاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتنفيذ برامج المنظمة المختلفة

في مجال العمل والتنمية. توظيف. وهذه الغاية، عُقدت الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، وهي مؤسسة متخصصة جديدة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، في باكو بجمهورية أذربيجان، في 22 نوفمبر 2023، بالتزامن مع المؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء العمل.

25. كانت أهم النقاط التي تناولتها الجمعية العامة هي كالتالي: تشكيل المجلس التنفيذي؛ وانتخاب المدير العام رئيساً تنفيذياً لأمانة مركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي؛ وإعلان حكومة أذربيجان عن تقديم مليون دولار أمريكي كمنحة لتغطية نفقات أمانة مركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي للسنوات المالية 2023-2026، ابتداءً من 1 ديسمبر 2023؛ واعتماد الهيكل التنظيمي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي. كما تقرر أن يتم البت في تفاصيل الميزانية من قبل المجلس التنفيذي، بالتشاور مع المدير العام لمركز العمل.

(ج) الانضمام إلى النظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي

26. خلال الفترة قيد الاستعراض، وقعت جمهورية العراق، ودولة فلسطين، وجمهورية الصومال الاتحادية، وجمهورية أوزبكستان، وبوركينا فاسو، وجمهورية جيبوتي على النظام الأساسي لمركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي. وبذلك بلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي وقعت على النظام الأساسي لمركز العمل التابع للمنظمة ستة عشر (16) دولة. كما صدقت اثنتان من هذه الدول (أذربيجان والبحرين) على هذا النظام الأساسي حتى الآن.

(د) الدورات التدريبية والنشر

27. واصل مركز أنقرة، في إطار ولايته، إعداد المنشورات وتنظيم برامج التدريب في مجال العمل والتوظيف والحماية الاجتماعية لصالح الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، أعد المركز خلال الفترة قيد الاستعراض تقريره الدوري المعنون "تقرير سوق العمل لمنظمة التعاون الإسلامي 2023"، والذي تم تقديمه كوثيقة المعلومات الأساسية للمؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء العمل، المعقود في باكو بأذربيجان من 21 إلى 23 نوفمبر 2023.

28. نظم مركز أنقرة أيضاً الأنشطة التالية عن بُعد لصالح خبراء من المؤسسات الوطنية ذات الصلة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

- دورتان تدريبيتان عن بُعد حول "إشراك أرباب العمل في فرص التدريب المهني وأنواع أخرى من التعلم القائم على العمل" و"أساليب جديدة في خدمات الاستشارة الوظيفية والمهنية" يومي 26 و 27 أبريل 2023؛

- ورشة عمل حول "أفضل الممارسات في تعزيز استخدام التقنيات المتكاملة والرقمية في أنظمة الحماية الاجتماعية في دول منظمة التعاون الإسلامي"، في أنقرة بتركيا، يومي 12 و 13 سبتمبر 2023؛ ودورة تدريبية عن بعد حول "أساسيات النظافة المهنية"، يومي 30 و 31 أكتوبر 2023.

رابعاً: التجارة والاستثمار بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي

29. تتضمن أنشطة التجارة البينية في إطار منظمة التعاون الإسلامي إجراءات وتدخلات تعاونية في مجال تيسير التجارة، وترويج التجارة والاستثمار، وتمويل التجارة وتسهيلها، وتأمين ائتمان الصادرات. وتشمل مجالات النشاط الأخرى تطوير قطاع المنتجات الحلال، وتمكين المرأة والشباب، والأمن الغذائي، وتكنولوجيا الابتكار في القطاع الصحي، وبرنامج بناء القدرات، بما في ذلك نتائج مختلف عمليات التشاور والتنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

(أ) الآفاق المستقبلية للتجارة والاستثمار بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي

30. وفقاً لتقديرات المركز الإسلامي لتنمية التجارة، فإلى غاية فبراير 2024، بلغ صافي حجم التجارة فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي 441.94 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مقارنة بـ 436.57 مليار دولار أمريكي في عام 2022، أي بزيادة طفيفة قدرها 1.23%. ويعود نمو الحجم إلى الارتفاع الكبير في أسعار السلع على مستوى العالم وزيادة الإنتاج المحلي استجابة لطلبات الدول الأعضاء. كما ساهم تنفيذ بعض اتفاقيات التجارة والاستثمار الثنائية والإقليمية في النمو الذي سجله حجم التجارة الإسلامية البينية. ومع ذلك، سجلت حصة التجارة الإسلامية البينية من إجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.54%، منتقلة بذلك من 19.26% في عام 2022 إلى 19.16% في عام 2023.

31. في عام 2023، كانت قائمة الدول العشر الأولى في التجارة الإسلامية البينية هي كالتالي: الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، وماليزيا، وإندونيسيا، وعمان، ومصر، وباكستان، والعراق، وقطر. وبلغت حصة هذه الدول 72,80% من صافي التجارة الإسلامية البينية.

32. في عام 2023، تمكنت في المجموع 27 دولة من تحقيق هدف 25% من التجارة الإسلامية البينية، المنصوص عليه في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي-2025. وكانت هذه البلدان هي التالية: اليمن، وعمان، والصومال، وغامبيا، وطاجيكستان، وأفغانستان، وبنين، وغينيا بيساو، ولبنان، والكويت، والبحرين، وسوريا، والنيجر، وتوغو، وتشاد، والأردن، وإيران، وأوزبكستان، وباكستان، ومالي، وجيبوتي. والسودان، ومصر، وتركمانستان، وجزر القمر، وسورينام، وقيرغيزستان.

33. أما بالنسبة للتجارة العالمية لدول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة، فقد ارتفع حجم دول المنظمة من 2.9 تريليون دولار أمريكي في عام 2016 إلى 4.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2023، أي بزيادة قدرها 54.2%. ومع ذلك، لم تمثل حصة دول منظمة التعاون الإسلامي سوى 9.2% من التجارة العالمية في عام 2022 مقابل 9.3% في عام 2016، أي بانخفاض قدره 1.1%. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى هشاشة اقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال أزمة كوفيد-19 واضطراب سلاسل القيمة العالمية.

34. انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 12% في عام 2022 ليصل إلى 1.3 تريليون دولار أمريكي، وذلك جراء الأزمات العالمية المتداخلة، مثل ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وارتفاع الدين العام. وكان تأثير هذا الانخفاض ملموسًا بشكل رئيسي في الاقتصادات المتقدمة، حيث انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 37% ليصل إلى 378 مليار دولار أمريكي. ومن ناحية أخرى، ارتفعت التدفقات إلى البلدان النامية بنسبة 4%، وإن كان ذلك بشكل غير متساو، حيث اجتذب عدد قليل من البلدان الناشئة الكبيرة معظم الاستثمارات، في حين انخفضت التدفقات إلى البلدان الأقل نموًا بنسبة 16%. واتخذت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي مسارًا مشابهاً للاتجاه العالمي، حيث انخفضت بنسبة 1.6% في عام 2022 لتبلغ 135.7 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 137.8 مليار دولار أمريكي في عام 2021.

(ب) تمويل التجارة والاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات

35. إلى غاية 31 ديسمبر 2023، بلغ إجمالي الموافقات والمصرفيات التراكمية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، منذ إنشائها في عام 2008، 74.4 مليار دولار أمريكي و63.5 مليار دولار أمريكي، على التوالي. وفي عام 2023، ارتفعت موافقات التمويل التجاري التي قدمتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إلى 6.9 مليار دولار أمريكي، مقابل 6.8 مليار دولار أمريكي في عام 2022، في حين وصلت المدفوعات إلى 6 مليارات دولار أمريكي مقابل 7.4 مليار دولار أمريكي في عام 2022.

36. واصلت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تقديم التأمين ضد المخاطر الائتمانية والسياسية لدعم واردات السلع الاستراتيجية، وضمان حماية الاستثمار، والحد من التقلبات. ففي عام 2023، بلغ إجمالي الأعمال التجارية المؤمن عليها في التجارة والاستثمار 13.3 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 14.6% مقارنة بعام 2022. وبذلك ارتفع المبلغ التراكمي للأعمال التجارية المؤمن عليها، منذ إنشاء المؤسسة، إلى 108.3 مليار دولار أمريكي في التجارة والاستثمار.

37. فيما يتعلق بالتجارة الإسلامية البنينة، بلغ دعم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات للتجارة والاستثمار البنينين، منذ إنشائها، 47.8 مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام 2023. وبذلك تواصل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تأكيد تصميمها على دعم الأعمال التجارية فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي والمساهمة في تحقيق هدف منظمة التعاون الإسلامي المتمثل في الوصول إلى نسبة 25% من التجارة الإسلامية البنينة بحلول عام 2025.

(ج) تيسير التجارة

38. يعد نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أحد أهم المشاريع التي أطلقتها منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التجارة الإسلامية البنينة. وقد دخل هذا النظام حيز النفاذ في 1 يوليو 2022.

39. عُقد اجتماع لجنة المفاوضات التجارية عن بعد يومي 6 و 7 يونيو 2023، بمشاركة ممثلين للبحرين، وبنغلاديش، وإيران، والأردن، وماليزيا، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، وعمان، وباكستان، وقطر، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة.

40. استعرض المشاركون حالة تنفيذ نظام الأفضليات التجارية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي والتحديات التي برزت خلال السنة الأولى من تنفيذ النظام. وخلال الاجتماع، أفادت أربع دول مشاركة، وهي بنغلاديش وإيران وماليزيا وتركيا، بأنها تنفذ النظام بالكامل. وطلب الاجتماع من الدول المشاركة الأخرى إخطار أمانة لجنة المفاوضات التجارية بالتدابير ذات الصلة التي اتخذتها لتنفيذ النظام. وشدد الاجتماع أيضا على أن التنفيذ الكامل والسلس للنظام يمثل أولوية لجميع الدول المشاركة فيه وأنه يتعين أولاً التنفيذ الكامل للنظام من قبل جميع الدول المشاركة قبل النظر في إمكانية توسيع نطاقه ليشمل مجالات جديدة مثل الخدمات وتيسير التجارة والاستثمار.

41. نظمت حكومة الجمهورية التركية إفطار عمل وزاري في 4 ديسمبر 2023 حول نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك على هامش الدورة التاسعة والثلاثين للكومسيك. وناقش الاجتماع القضايا المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وتنفيذ النظام من قبل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ولوحظ أن أربع دول أعضاء مشاركة، وهي بنغلاديش وإيران وماليزيا وتركيا، تنفذ النظام بالكامل. وطلب الاجتماع من الدول المشاركة الأخرى الإسراع في استكمال إجراءاتها الداخلية وغيرها من الترتيبات الضرورية في أقرب وقت ممكن وإخطار أمانة لجنة المفاوضات التجارية بذلك.

(د) برامج بناء القدرات في مجال التجارة والمنشورات

42. نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالشراكة مع موريتانيا، منتدى للاستثمار بين منظمة التعاون الإسلامي وموريتانيا بعنوان "أيام الاستثمار للمركز الإسلامي لتنمية التجارة"، وذلك يومي 15 و16 مارس 2023 بنواكشوط في الجمهورية الإسلامية الموريتانية. واستهدف المنتدى عرض فرص الاستثمار في موريتانيا وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين موريتانيا والدول الأعضاء الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي.

43. نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة ورشة عمل حول "دور تبادل المعلومات وذكاء الأعمال في دعم القرارات المتعلقة بالتجارة والاستثمار"، في جدة بالمملكة العربية السعودية، في الفترة من 20 إلى 22 مارس 2023. واستهدفت الورشة زيادة المعرفة والفهم حول مركز منظمة التعاون الإسلامي لذكاء الأعمال والخدمات التي سيقدمها. وعُقدت النسخة الثانية من ورشة العمل هذه في إسطنبول بالجمهورية التركية، في الفترة من 26 إلى 28 سبتمبر 2023.

44. نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة ورشة عمل حول "تنمية التجارة الرقمية في أفريقيا لفائدة الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، في الدار البيضاء بالمملكة المغربية، في الفترة من 8 إلى 10 يناير 2024. وكان الهدف من الورشة هو تعزيز قدرة الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على معالجة قضايا التجارة الرقمية.

(هـ) تشجيع الاستثمار

(1) منتدى الاستثمار لمنظمة التعاون الإسلامي في أفريقيا

45. عملاً بالقرار ذي الصلة الصادر عن الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، كان من المفترض أن تنظم الأمانة العامة، بالتنسيق مع البلد المضيف ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، منتدى الاستثمار لمنظمة التعاون الإسلامي في أفريقيا في عام 2023، لكنه تأجل إلى عام 2024. وقد تلقت الأمانة العامة عروضاً من دولتين أفريقيتين عضوين في منظمة التعاون الإسلامي، هما جمهورية مالي وجمهورية تشاد، لاستضافة المنتدى المذكور في عام 2024. وبعد انتهاء المشاورات الجارية بين جمهورية مالي وجمهورية تشاد، سيتم إبلاغ جميع الأطراف المعنية بمكان وموعد انعقاد المنتدى.

46. يمثل الهدف الرئيسي للمنتدى في استكشاف فرص الاستثمار في مختلف قطاعات الاقتصادات الوطنية في الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتشمل الأهداف الأخرى للمنتدى، في جملة أمور، تحديد الأطر والدوافع التي تساهم في خلق بيئة أعمال مواتية في الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وخلق فرصة لقادة الأعمال لاستكشاف التحديات والفرص في قطاعات السلع الاستراتيجية الرئيسية؛ وتوفير منصة لأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص في منظمة التعاون الإسلامي للالتقاء مباشرة مع صناع السياسات على المستويين الوطني والإقليمي بهدف تبادل الأفكار حول سبل تحسين مناخ الأعمال؛ وإتاحة الفرصة للجهات الفاعلة العامة وقطاع الأعمال لمناقشة سبل تعزيز القدرة التنافسية من خلال تبادل وجهات النظر حول قضايا مثل الوصول إلى التمويل والأسواق الخارجية.

(2) فريق الخبراء الحكوميين الدوليين المعني بمشروع بروتوكول إنشاء آلية دائمة لتسوية منازعات الاستثمار

47. تنفيذًا لقرارات مجلس وزراء الخارجية ذات الصلة، نظمت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية، الاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكوميين الدوليين في الدار البيضاء بالمملكة المغربية، في الفترة من 14 إلى 16 سبتمبر 2023. وكان الهدف الرئيسي للاجتماع هو دراسة مشروع بروتوكول إنشاء آلية دائمة لتسوية منازعات الاستثمار في إطار اتفاق تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

48. بحث الاجتماع أحكام كافة مواد مشروع بروتوكول إنشاء آلية دائمة لتسوية منازعات الاستثمار، وهو المشروع الذي لم يتوصل الاجتماع الأول لفريق الخبراء الحكوميين الدوليين، الذي عُقد في الدار البيضاء في أكتوبر 2022، إلى توافق في الآراء بشأنه. وأدلى الخبراء بملاحظات وقدموا مقترحات نصية بشأن مواد مشروع البروتوكول التي لم يحصل توافق بشأنها في الاجتماع الأول. وطلب الاجتماع من الأمانة العامة، بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية، إدراج المقترحات المقدمة خلال الاجتماع الثاني في المواد ذات الصلة من مشروع البروتوكول، وإعادة تقديم مشروع البروتوكول في صيغته المنقحة إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الدول للنظر فيه. وأوصى الاجتماع أيضاً بتنظيم اجتماع فريق الخبراء الحكوميين الدوليين القادم في أقرب وقت ممكن للحفاظ على زخم الخبراء وتمكينهم من الوفاء بولايتهم المتمثلة في وضع الصيغة النهائية لمشروع البروتوكول. وفيما يتعلق بإمكانية استخدام مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي لتسوية منازعات الاستثمار، أكد فريق الخبراء الحكوميين الدوليين ضرورة مواصلة دراسة هذه المسألة. وكلف الاجتماع الجمهورية التركية ومركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع الأمانة العامة، بتقديم دراسة مفصلة حول هذه المسألة إلى الاجتماع القادم لفريق الخبراء. وعرضت الجمهورية التركية استضافة الاجتماع الثالث لفريق الخبراء في إسطنبول عام 2024.

(و) تنمية قطاع الحلال

49. في عام 2020، قُدِّر الحجم الإجمالي لصناعة الحلال في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بـ 3.7 تريليون دولار أمريكي، ويُتوقع أن يصل إلى 4.7 تريليون دولار في عام 2024. وقد اكتسبت صناعة الحلال أهمية متزايدة في جدول أعمال الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات المنظمة ذات الصلة، ليس بسبب أهميتها الاقتصادية وفرص الأعمال المرحة وإمكانات النمو التي تنطوي عليها فحسب، ولكن أيضاً بالنظر إلى آثارها الإيجابية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مثل خلق فرص العمل الجديدة والحد من مكامن الضعف الاقتصادي وتخفيف وطأة الفقر. وخلال السنة قيد الاستعراض، واصلت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، في إطار ولاية كل منها، الاضطلاع بأنشطة مختلفة.

❖ اجتماع الجمعية العمومية الثامن عشر لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية

50. عُقد اجتماع الجمعية العمومية الثامن عشر لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية في مكة المكرمة، بالمملكة العربية السعودية، في 1 نوفمبر 2023. ووافقت الجمعية العمومية على تقرير مدقق الحسابات الخارجي للأمانة العامة للمعهد لعام 2022. كما أقر الاجتماع ميزانية المعهد لعام 2024، والمساهمات الإلزامية السنوية للدول الأعضاء في ميزانية المعهد، فضلاً عن برنامج الأنشطة لعام 2024.

❖ الجلسة الافتتاحية للجمعية العمومية للمنتدى الإسلامي لهيئات اعتماد الحلال

51. منحت الدورة التاسعة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية المنتدى الإسلامي لهيئات اعتماد الحلال صفة مؤسسة منتمية إلى منظمة التعاون الإسلامي، ودعت الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة ذات الصلة إلى التعاون مع المنتدى لتنفيذ المهام الموكلة إليه. وعُقدت الجلسة الافتتاحية للجمعية العمومية للمنتدى الإسلامي لهيئات اعتماد الحلال في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في 2 نوفمبر 2023، بالتزامن مع اجتماع الجمعية العامة الثامن عشر لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية. وشكلت الجمعية العمومية للجنة التنفيذية للمنتدى واعتمدت نظامها الأساسي المؤقت. ويهدف المنتدى الإسلامي لهيئات اعتماد الحلال إلى تعزيز التفاهم المتبادل والتواصل الفعال بين هيئات الاعتماد بهدف دعم صناعة الحلال على مختلف المستويات.

❖ معرض الحلال لعام 2023 وقمة الحلال العالمية التاسعة

52. شارك المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية في تنظيم معرض الحلال لعام 2023 والقمة العالمية التاسعة للحلال تحت شعار "بوابة إلى الاقتصاد الحلال العالمي: كشف الإمكانيات"،

الذي عُقد في إسطنبول بالجمهورية التركية في الفترة من 23 إلى 26 نوفمبر 2023، تحت رعاية رئاسة الجمهورية التركية.

53. يهدف الحدث إلى دعم الفاعلين المحليين والدوليين في مجال صناعة الحلال من خلال تشجيع الابتكار والمبادرات المستدامة. وشارك في المعرض متحدثون رئيسيون، وقُدمت خلاله عروض من طرف أرباب الصناعات، وكان بمثابة منصة واسعة وتفاعلية للمناقشات العلمية والتجارية رفيعة المستوى.

❖ منتدى مكة للحلال 2024

54. نظمت الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية، بالتعاون مع غرفتي التجارة بمكة المكرمة والمدينة المنورة، منتدى مكة للحلال 2024، الذي عقد في مكة المكرمة، بالمملكة العربية السعودية، في الفترة من 23 إلى 25 يناير 2024 تحت شعار "الابتكار في سوق الحلال". ويهدف منتدى مكة للحلال إلى أن يكون مركزًا لتبادل المعارف وأفضل الممارسات بين الحكومات وشركات القطاع الخاص والمجتمع المدني واستكشاف أفضل الممارسات المبتكرة في مختلف القطاعات مثل الأغذية الحلال، والأدوية الحلال، والأزياء المحتشمة، ومستحضرات التجميل الحلال، والتمويل الإسلامي، والسياحة الحلال. كما نُظّم معرض للحلال على هامش المنتدى.

خامسًا: تنمية قطاع السياحة

55. أشادت الدورة التاسعة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية بالاحتفال بجائزة عاصمة السياحة الإسلامية، وشجعت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على المشاركة بنشاط في أنشطة الاحتفاء التي سيتم تنفيذها في المدينة الحائزة على الجائزة. كما حث جميع الدول الأعضاء على تنظيم فعاليات سنوية حول السياحة الإسلامية من أجل تعزيز التدفقات السياحية فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

(أ) الاجتماع الثامن للجنة التنسيق المعنية بالسياحة في منظمة التعاون الإسلامي

56. عُقد الاجتماع الثامن للجنة التنسيق المعنية بالسياحة في منظمة التعاون الإسلامي في باكو، بجمهورية أذربيجان، في 3 مايو 2023. وحضر الاجتماع مندوبون من الدول الأعضاء في لجنة التنسيق، بالإضافة إلى ممثلي 5 مؤسسات تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. وتمثلت أبرز مخرجات الاجتماع فيما يلي:

- إعداد واعتماد مصفوفة لتنفيذ قرارات المؤتمر الإسلامي الحادي عشر لوزراء السياحة ومختلف برامج السياحة في منظمة التعاون الإسلامي؛

- الموافقة على التحديثات التي قدمها سيسرك فيما يتعلق بمعايير اختيار عاصمة السياحة الإسلامية. وقررت اللجنة عرض معايير الاختيار المنقحة المذكورة على أنظار الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة لإقرارها بصفة نهائية.

(ب) الاحتفاء بجائزة عاصمة السياحة الإسلامية لعام 2024

57. نظمت حكومة جمهورية أوزبكستان حفل إطلاق فعاليات الاحتفاء بمدينة خوارزم (خيوة) عاصمةً للسياحة الإسلامية لعام 2024، وذلك يوم 5 مارس 2024 في خوارزم بأوزبكستان. واستهدف هذا الحفل إطلاق سلسلة من الأنشطة والفعاليات احتفاءً بخوارزم عاصمة للسياحة الإسلامية لعام 2024 وللتعريف بالتراث الإسلامي الغني لهذه المدينة التاريخية العريقة أمام المجتمع العالمي، وخاصة السياح المسلمين.

(ج) الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة

58. ستُعقد الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في خوارزم بأوزبكستان في الفترة من 31 مايو إلى 2 يونيو 2024. ومن المتوقع أن تنظر هذه الدورة في تنفيذ قرارات المؤتمرات السابقة، بما في ذلك خارطة الطريق الاستراتيجية لتنمية السياحة الإسلامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما ستختار عاصمة السياحة الإسلامية لعامي 2025 و2026.

(د) برنامج بناء القدرات في مجال السياحة

59. في إطار برنامج بناء القدرات في مجال السياحة، قام سيسرك، في جملة أمور، بتنفيذ الأنشطة التدريبية التالية في مجال بناء القدرات:

- ندوة تدريبية عن بعد حول "رقمنة الخدمات السياحية في دول منظمة التعاون الإسلامي"، يومي 24 و25 مايو 2023؛
- ندوة تدريبية عن بعد حول "سياحة فن الطهي في دول منظمة التعاون الإسلامي"، يومي 4 و5 أكتوبر 2023.

60. نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة أيضاً ندوة عن بعد حول "تعزيز ممارسات السياحة البيئية والحفاظ عليها في دول منظمة التعاون الإسلامي"، وذلك يومي 29 و30 نوفمبر 2023، لفائدة صالح الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وعلاوة على ذلك، نظمت وزارة السياحة والصناعة والتجارة في غيانا، من خلال الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، "جلسة تمهيدية افتراضية حول السياحة الصديقة للمسلمين" في 29 أغسطس 2023، بهدف استكشاف إمكانات السياحة الإسلامية في جمهورية غيانا.

(هـ) منتدى القطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي حول السياحة

61. انعقد منتدى القطاع الخاص الحادي عشر لمنظمة التعاون الإسلامي والكومسيك افتراضيا في 7 نوفمبر 2023 تحت شعار "آفاق وتحديات السياحة الصديقة للمناخ في عصر الاستدامة". وناقش الاجتماع الآفاق والتحديات المرتبطة بتعزيز السياحة الصديقة للبيئة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتوصل إلى استنتاجات لتتنظر فيها السلطات المعنية.

(و) المعرض السياحي الثالث لمنظمة التعاون الإسلامي

62. نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة المعرض السياحي الثالث لمنظمة التعاون الإسلامي تحت شعار "ملتقى حصري للترويج للسياحة الإسلامية : حيث تتلاقى التقاليد والحداثة"، وذلك بالتعاون مع مركز قطر للسياحة، في الدوحة بدولة قطر، في الفترة من 20 إلى 22 نوفمبر 2023. وكان الهدف الرئيسي للمعرض هو إظهار الإمكانيات السياحية وتشجيع الاستثمار في قطاعي السفر والسياحة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

(ز) البحوث والنشر في مجال السياحة

63. تضم قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، التي يشرف عليها مركز أنقرة، 12 مؤشرا في قطاع السياحة، ويتم تحديث هذه المؤشرات بانتظام.

سادساً: التعاون في مجال النقل

64. تدرك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن النقل هو من ضمن المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية الدولية، نظرا لكونه قطاع دعم لوجستي وخدمي بالغ الأهمية. ويظل تحسين مرافق النقل والاتصالات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مجالا هاما للتعاون فيما بين بلدان المنظمة. ويلخص هذا القسم المستجدات والأنشطة المخططة لمنظمة التعاون الإسلامي في هذا القطاع المهم.

(أ) المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء النقل

65. فيما يتعلق بإحياء المؤتمر الإسلامي لوزراء النقل، الذي عُقدت دورته الأولى في إسطنبول بتركيا في الفترة من 7 إلى 10 سبتمبر 1987، من المؤسف أن نذكر أنه في يناير 2022، سحبت جمهورية السودان رسميا عرضها المتعلق باستضافة الدورة الثانية من هذا المؤتمر بسبب الوضع السياسي السائد في البلاد آنذاك. وفي ضوء هذا التطور، تنتظر الأمانة العامة حاليا عرضا ملموسا لاستضافة المؤتمر من أي دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي.

66. تحتاج الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى وضع إطار تعاون واضح ومحدد بشكل جيد في مجال النقل، والذي سيشكل الأساس لتطوير ممرات وشبكات النقل الرامية إلى تعزيز الاتصال المادي وتسهيل التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومن خلال القيام بذلك، قد يكون إحياء المؤتمر الإسلامي لوزراء النقل أمرًا بالغ الأهمية. ومن الجدير بالذكر أن الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، التي عقدت في باكستان يومي 22 و23 مارس 2022، رحبت بمبادرة جمهورية إندونيسيا لاستضافة الدورات المقبلة لمؤتمر وزراء النقل، رغم أنه لم يتم تحديد التاريخ الذي ستكون فيه جاهزة لاستضافة الدورة المقبلة.

(ب) تنفيذ مشروع منظمة التعاون الإسلامي لخط السكة الحديد بين داكار وبورتسودان

67. فيما يتعلق بتنفيذ مشروع منظمة التعاون الإسلامي لخط السكة الحديد بين داكار وبورتسودان، يجدر التذكير بأنه، منذ الدورة السابعة والثلاثين للكومسيك، لم تتلق الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي أي معلومات عن أي إجراءات أخرى تم اتخاذها من جانب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المعنية والمشاركة في هذا المشروع. وقد طلبت الأمانة العامة تحديثات من البلدان المعنية بشأن مكوناتها الوطنية المحددة لممر النقل هذا. وحتى الآن، أرسل بلدان فقط معلومات حول الجزء الوطني لكل منهما من المشروع. ويتمثل دور الأمانة العامة في مواصلة الدعوة ومتابعة تنفيذ هذا المشروع مع الدول الأعضاء المعنية.

68. في هذا الصدد، أكد الاجتماع التشاوري مع دول المجموعة الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي عقد في مقر المنظمة بجدة في 17 أكتوبر 2022، على ضرورة قيام الدول الأعضاء المعنية بإدراج هذا المشروع في مشاريعها الوطنية ذات الأولوية. كما أوصى الاجتماع بتنظيم الاجتماع الثاني لأصحاب المصلحة حول هذا المشروع في أقرب وقت ممكن، وكذلك إجراء محادثات مع الاتحاد الأفريقي لبناء أوجه التآزر في المجالات ذات الاهتمام المشترك بشأن هذا المشروع.

69. في سياق متصل، التقى وفد الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي مع المسؤولين في وكالة تنمية الاتحاد الأفريقي، على هامش قمة داكار الثانية لتمويل البنية التحتية في أفريقيا، التي عقدت في داكار بالسنغال يومي 2 و3 فبراير 2023. وخلال هذا الاجتماع، تم التأكيد على أنه نظراً للتشابه المذهل بين مشروع منظمة التعاون الإسلامي ومشروع ممر النقل داكار-جيبوتي التابع للاتحاد الأفريقي، فإن إمكانية التنسيق والتآزر والتحالف بين منظمة التعاون الإسلامي ووكالة تنمية الاتحاد الأفريقي-نيباد لتنفيذ الجوانب المشتركة لمشاريع النقل الجارية في المنطقتين قابلاً للتطبيق. واتفق الاجتماع أيضًا على مواصلة العمل معًا وتجسيد الإجراءات المشتركة فيما يتعلق بممر النقل بين الاتحاد الأفريقي داكار-جيبوتي ومشروع السكة الحديد داكار-بورتسودان التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك لتجنب ازدواجية الجهود وإهدار الموارد. ووافقت وكالة تنمية الاتحاد الأفريقي أيضًا على المشاركة في

الاجتماع الثاني لأصحاب المصلحة حول مشروع السكة الحديد داکار-بورتسودان التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، بعد تلقي دعوة رسمية بذلك، لتبادل المزيد من المعلومات حول مشاريع البنية التحتية التي لها صلة بهذا المشروع.

70. في ضوء ذلك، تقوم الأمانة العامة حالياً باتخاذ الترتيبات اللازمة لتنظيم الاجتماع الثاني لأصحاب المصلحة حول هذا المشروع في عام 2024. ومن شأن هذا الحدث أن يمكّن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المشاركة من تقديم الأجزاء الوطنية الخاصة بها من المشروع. وسيجمع الاجتماع أيضاً مختلف أصحاب المصلحة، على أمل أن يوضحوا مساهماتهم المحتملة في المشروع ويسلطوا الضوء على الطريقة التي ستمكّن بها شراكتهم المتوخاة من تسريع تنفيذ هذا المشروع.

(ج) المطبوعات وبرامج بناء القدرات في قطاع النقل

71. خلال السنة قيد الاستعراض، أعد سيسرك دراسة حول "النقل من أجل التنمية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الانعكاسات على التجارة والسياحة والتحديات التي تواجه البلدان غير الساحلية". وتتناول الدراسة الوضع الحالي لقطاع النقل والقيود المحتملة على الاتصال عبر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

72. في عام 2023، نفذ سيسرك مشروعاً بعنوان "زيادة استخدام أدوات التمويل المبتكرة للحفاظ على البنية التحتية للنقل وخدمات مقدمي خدمات النقل في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وتضمنت أنشطة المشروع ما يلي:

- دورة تدريبية حول "زيادة استخدام أدوات التمويل المبتكرة للحفاظ على البنية التحتية للنقل وخدمات مقدمي خدمات النقل" (28-29 أغسطس 2023) لصالح 68 مشاركاً من سلطات النقل الوطنية ذات الصلة في 23 دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي؛
- ورشة عمل حول "زيادة استخدام أدوات التمويل المبتكرة للحفاظ على البنية التحتية للنقل وخدمات مقدمي خدمات النقل" (1-2 نوفمبر 2023، إسطنبول، تركيا)، لصالح 25 مشاركاً من سلطات النقل الوطنية ذات الصلة من 19 دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي؛
- زيارة ميدانية حول "تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تركيا" (3 نوفمبر 2023، إسطنبول، تركيا).

سابعًا: دور القطاع الخاص

73. من المسلم به على نطاق واسع أن نمو القطاع الخاص يشكل عنصرا أساسيا في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وتوفير المزيد من الفرص الاقتصادية في أي مجتمع. وإدراكًا لذلك، دعت مختلف دورات مجلس وزراء الخارجية الدول الأعضاء إلى تعزيز دور القطاع الخاص من أجل النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي. وبناء على ذلك، يلخص هذا القسم من التقرير أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة في القطاع الخاص.

(أ) الاجتماع الخامس والثلاثون لمجلس إدارة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة

74. عُقد الاجتماع الخامس والثلاثون لمجلس إدارة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في باكو، جمهورية أذربيجان، يومي 17 و18 يوليو 2023.

75. خلال الاجتماع، تم الاتفاق على تغيير اسم الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ليصبح "الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية" وتقديم القرار إلى الاجتماع العام التاسع والثلاثين لإقراره عليه في قطر. واستعرض الاجتماع الإنجازات الهامة التي حققتها الأمانة العامة للغرفة خلال العام الماضي، وأبرزها حصول الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية على شهادة المنظمة الدولية للمعايير (ISO) والتي تؤكد التزام الغرفة بالمعايير المتعلقة بالجودة والإدارة البيئية والصحة والسلامة. كما وافق الاجتماع على إطلاق برنامج المنح الدراسية التابع للغرفة، فضلا عن الأنشطة الأخرى المخطط لها لعام 2023.

(ب) الاجتماع العام التاسع والثلاثون للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة

76. عُقد الاجتماع التاسع والثلاثون للجمعية العمومية للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في الدوحة، دولة قطر، في 16 ديسمبر 2023. وكانت النقاط البارزة في الاجتماع هي تغيير اسم الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة إلى "الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية" واعتماد الهوية البصرية الجديدة للغرفة. وكانت مبادرة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة لإعادة إعمار فلسطين قرارًا مهمًا آخر اتخذته الاجتماع. وأعلن رئيس الغرفة ومالك جمعية "منير" عن مساهمتها في صندوق تنفيذ مبادرة الغرفة (بلغ إجمالي المساهمات في الصندوق مليوني دولار أمريكي لتنفيذ هذه المبادرة).

(ج) مشاريع الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية

77. في إطار جهودها المستمرة لدعم وتعزيز التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أطلقت الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية العديد من المشاريع، من ضمنها مبادرة الوقف الأخضر؛ والتحول الرقمي للغرف والشركات الصغيرة والمتوسطة؛ ومنصة الغرفة للفنون والحرف اليدوية.

(د) تفعيل مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي

78. اجتمع مجلس إدارة مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في 1 أبريل 2023 وقرر إضافة لجنة تنفيذية إلى الهيكل الحالي للمركز. وعُقد اجتماعان لمركز التحكيم في 6 مايو 2023 و 6 يوليو 2023، على التوالي. وتداول الاجتماعان حول تسجيل مركز التحكيم وفقاً للقانون الداخلي للبلد المضيف وتعيين الموظفين. وأنشأت اللجنة التنفيذية "لجنة اللوائح"، وهي مكونة من أعضاء مجلس الإدارة التاليين: علي الزرعوني، وفياض القودة، ومحمد رضا، وإبراهيم بيار.

(هـ) أنشطة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

79. خلال عام 2022، حققت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص أعلى معدلات الموافقة والصرف، حيث تمت الموافقة على مشاريع بقيمة 525.83 مليون دولار أمريكي، وبلغ إجمالي المبالغ المصروفة 310.53 مليون دولار أمريكي. وفيما يتعلق بتوزيع المنتجات، كانت 2022 موافقةً في شكل خط تمويل (66.16%)، وتمويل لأجل (33.84%). وبالنسبة للتصنيف حسب القطاعات، تم تخصيص 71.87% من الموافقات على المشاريع الجديدة لقطاع التمويل، يليه قطاع الطاقة (18.62%) والصناعة والتعدين (9.51%). ومن حيث التوزيع الإقليمي، تم تخصيص 46.20% من الموافقات على المشاريع لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تليها أوروبا وآسيا الوسطى (34.79%)، وآسيا (13.31%)، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (5.71%). ومن حيث الصرف، بلغ إجمالي التوزيع 310.53 مليون دولار أمريكي، معظمها في القطاعات عالية التأثير مثل التمويل (80.23%) والصناعة والتعدين (15.78%) والنقل (3.22%) والطاقة (0.77%). وبشكل عام، بلغت نسبة الصرف إلى الموافقة 54.88%.

80. تجدر الإشارة إلى أنه بنهاية عام 2022، بلغت الموافقات التراكمية للمؤسسة، منذ إنشائها، 7.61 مليار دولار أمريكي، وبلغت المدفوعات التراكمية 4.07 مليار دولار أمريكي، وكلها تهدف إلى دعم تنمية القطاع الخاص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

(و) منتدى القطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي

81. تمشيا مع القرار التاسع والأربعين لمجلس وزراء الخارجية ذي الصلة، ستقوم الأمانة العامة، بالتنسيق مع البلد المضيف، وهو المملكة الأردنية الهاشمية، ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، بتنظيم منتدى القطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي خلال النصف الثاني من عام 2024. والهدف من منتدى القطاع الخاص هو تعزيز دور القطاع الخاص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كمحرك للنمو، مع تعظيم الخبرات والدروس المستفادة من مختلف أنحاء منطقة منظمة التعاون الإسلامي، وإضفاء الطابع المؤسسي على حوار السياسات على مستوى منظمة التعاون الإسلامي حول تنمية القطاع الخاص.

82. تتمثل الأهداف المحددة الأخرى للمنتدى فيما يلي: تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية والاقتصادية خلال فترة التعافي وفي فترة ما بعد الوباء؛ وزيادة حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف؛ وتشجيع استثمارات القطاع الخاص؛ وتعزيز دور القطاع الخاص في الإسراع بتنفيذ البرامج الوطنية وبرامج منظمة التعاون الإسلامي للتنمية الاقتصادية من خلال حشد موارده وإمكاناته بشكل أفضل؛ وتفعيل فرص التواصل بين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لدعم التجارة والاستثمار داخل منظمة التعاون الإسلامي.

ثامناً: برامج التخفيف من وطأة الفقر

83. لا يزال التخفيف من وطأة الفقر يشكل تحدياً كبيراً أمام الجهود التنموية التي تبذلها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ولهذا الغاية، تهدف مختلف مبادرات منظمة التعاون الإسلامي للتخفيف من وطأة الفقر إلى خلق فرص العمل من خلال تعزيز المهارات والقدرة التنافسية وريادة الأعمال. ويسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على آخر التطورات فيما يتعلق ببرامج وأنشطة منظمة التعاون الإسلامي الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر.

(أ) صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

84. دعا مجلس وزراء الخارجية، في دورته التاسعة والأربعين، الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى الوفاء بتعهداتها لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وتقديم التزامات إضافية على أساس طوعي، بما في ذلك تخصيص أوقاف لصالح صندوق التضامن الإسلامي للتنمية بما يمكن من تحقيق رأس المال المستهدف للصندوق، وهو 10 مليار دولار أمريكي.

85. بنهاية عام 2022، بلغت المساهمة الرأسمالية لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية 2.6 مليار دولار أمريكي، تعهدت بها 48 دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي (1.6 مليار دولار أمريكي)، وهو ما يمثل 26% من

رأس المال المستهدف للصندوق والبالغ 10 مليار دولار أمريكي. وقدمت المملكة العربية السعودية أكبر التعهدات (مليار دولار أمريكي) والكويت (300 مليون دولار أمريكي). وبلغ إجمالي المساهمات المدفوعة 2.532 مليار دولار أمريكي، منها مليار دولار أمريكي دفعها البنك الإسلامي للتنمية و1.532 مليار دولار أمريكي دفعتها الدول الأعضاء.

86. وبما أن رأس مال صندوق التضامن الإسلامي للتنمية عبارة عن أوقاف، فإن العمليات المخصصة للمنح الأساسية والقروض الميسرة يتم تمويلها من الأرباح غير الموزعة. وقد وافق صندوق التضامن الإسلامي للتنمية بشكل تراكمي، منذ إنشائه في عام 2007، على حوالي 1.3 مليار دولار أمريكي من القروض الميسرة والمنح والاستثمارات لتمويل مشاريع وبرامج التخفيف من وطأة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وبلغ مجموع المنح التراكمية 134 مليون دولار، والقروض 1.10 مليار دولار، والاستثمارات 81 مليون دولار. وفي المجممل، استفادت 51 دولة عضوا في منظمة التعاون الإسلامي من تمويلات صندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

87. كانت القطاعات الرئيسية لتمويل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية هي (1) الزراعة (25%؛ 2) الصحة (20%؛ 3) التعليم (18%؛ 4) الطاقة (12%؛ 5) التمكين الاقتصادي والتمويل الأصغر (11%؛ 6) تنمية المجتمع (5%). وكانت البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هي المستفيد الرئيسي، حيث تلقت أكثر من 74% من تمويلات الصندوق.

88. خلال عام 2023، وافق صندوق التضامن الإسلامي للتنمية على تخصيص مبلغ 213.6 مليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع اجتماعية واقتصادية مختلفة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويحتاج صندوق التضامن الإسلامي للتنمية إلى أموال لتوسيع أنشطته الموجهة للتخفيف من وطأة الفقر وتحسين الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية. وبناء على ذلك، تواصل الأمانة العامة توعية الدول الأعضاء بأهمية دفع مساهماتها في الصندوق والإعلان عن تعهدات إضافية لتحقيق هدف 10 مليارات دولار أمريكي الذي حدده قادة منظمة التعاون الإسلامي للصندوق في عام 2005.

(ب) البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا

89. أُطلق البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا في عام 2008 بهدف النهوض بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تراعي مصالح الفقراء. وتهدف الأولويات القطاعية في إطار هذا البرنامج إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي.

ويركز البرنامج على المجالات التالية: (1) الزراعة والأمن الغذائي؛ (2) المياه والصرف الصحي؛ (3) توليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها؛ (4) البنية التحتية للنقل؛ (5) التعليم؛ (6) القضاء على الأمراض المعدية الرئيسية.

90. في نوفمبر 2012، وبعد اكتمال مرحلة اعتماد البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا، وصل مستوى التزامات التمويل للبرنامج من قبل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى 5 مليارات دولار، في حين بلغت تلك الالتزامات من الشركاء الدوليين الآخرين 7 مليارات دولار. وتم اعتماد تمويل ما مجموعه 480 مشروعاً في إطار هذا البرنامج في 22 دولة إفريقية عضواً في منظمة التعاون الإسلامي.

91. منذ ذلك الحين، انصب الاهتمام على تعميق تنفيذ المشروعات المعتمدة لضمان تحقيق النتائج المتوقعة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المشاريع التالية قد أُنجزت بنجاح، في حين لا تزال مشاريع أخرى في مرحلة التنفيذ:

- سد الروصيرص في السودان (53.33 مليون دولار أمريكي)؛
- البنية التحتية الحضرية الأساسية لمشروع الإسكان الاجتماعي في باماكو، مالي (6.7 مليون دولار أمريكي)؛
- مشروع الإسكان الاجتماعي في باماكو، مالي (5.7 مليون دولار أمريكي)؛
- طريق لينغر-ماتام، السنغال (12.12 مليون دولار أمريكي)؛
- بناء طريق دابونغ-بونيو الحدودي، بوركينا فاسو (7 مليون دولار أمريكي)؛
- إنشاء مشروع طريق كودوغو ديدوغو، بوركينا فاسو (10 مليون دولار أمريكي)؛
- إنشاء مشروع طريق باسار-كاتشامبا، توغو (7.5 مليون دولار أمريكي)،
- برنامج إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع في وسط وشمال وغرب كوت ديفوار (20 مليون دولار أمريكي)، إلى غير ذلك.

92. بالنظر إلى أن البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا يوشك على الانتهاء، سيتم إجراء تحليل للمشاريع المنجزة في الوقت المناسب من أجل تقييم ما تحقق في إطار هذا البرنامج. واعتباراً من أكتوبر 2021، تم الانتهاء من 55.4% من المشاريع المعتمدة، في حين أن 35.5% من المشاريع المعتمدة لا تزال في مرحلة التنفيذ. إضافة إلى ذلك، تم إلغاء 9.2% من إجمالي المشاريع المعتمدة بسبب التحديات المتعلقة بجاهزية المشاريع والقدرات المؤسسية لبعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

93. في ضوء ما سبق، طلب الاجتماع التشاوري مع مجموعة الدول الأعضاء الأفريقية في منظمة التعاون الإسلامي، الذي عُقد في مقر المنظمة في جدة يوم 17 أكتوبر 2022، من البنك الإسلامي للتنمية إعداد تقرير تقييمي بشأن تنفيذ البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا ورفعِهِ إلى الدول الأعضاء المعنية لتدارسه بهدف إعداد البرنامج اللاحق.

(ج) الدورات التدريبية

94. واصل مركز سيسريك، في إطار ولايته، إعداد دراسات وتنظيم برامج تدريبية في مجال التخفيف من وطأة الفقر لصالح الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أعد سيسريك الأنشطة التالية لفائدة المؤسسات الوطنية ذات الصلة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

- دورة تدريبية إحصائية حول "إحصاءات الحماية الاجتماعية"، يومي 9 و10 أغسطس 2023؛
- دورة تدريبية إحصائية حول "الحماية الاجتماعية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة"، يومي 16 و17 أغسطس 2023؛
- دورة تدريبية افتراضية حول "وضع سياسات واستراتيجيات إقليمية للحد من وطأة الفقر"، يومي 22 و23 نوفمبر 2023.

تاسعاً: خاتمة

95. من المنتظر أن يضيف إطلاق مركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي في نوفمبر 2023 زخماً جديداً للتعاون فيما بين بلدان المنظمة في مجال العمل والتوظيف والحماية الاجتماعية، لا سيما في ضوء الدور الذي ينتظر أن يلعبه المركز في تعزيز التعاون الفاعل بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في هذا المجال.

96. يكتسي عقد المؤتمر الإسلامي الثاني عشر لوزراء السياحة، فضلاً عن المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء النقل خلال عام 2024، نفس القدر من الأهمية. وتعد نتائج هذين المؤتمرين ذات أهمية حيوية لمواصلة تعزيز التعاون بين بلدان المنظمة في قطاعات حيوية مثل تطوير السياحة، وتحسين النقل والاتصال اللوجستي داخل منطقة منظمة التعاون الإسلامي، من بين أمور أخرى.

97. علاوة على ذلك، لا يزال استمرار وتوسيع أنشطة التجارة والاستثمارات ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي يمثل أداة فعالة لزيادة التجارة والاستثمار داخل المنظم، فضلاً عن تسهيل اندماج الدول الأعضاء في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، سيشكل انعقاد منتدى منظمة التعاون الإسلامي للاستثمار في أفريقيا فرصة لاستكشاف الإمكانيات الاستثمارية في أفريقيا واستقطاب الاستثمارات للمنطقة. ويتعين على جمهورية مالي وجمهورية تشاد أن تنسقا فيما بينهما وأن تتفقا بشأن الطرف الذي سيستضيف المنتدى، لأن انعقاده معلق منذ عام 2021. ومن المؤمل أيضاً أن يسلط منتدى القطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي، المقرر عقده في المملكة الأردنية الهاشمية، الضوء على الدور المركزي الذي يمكن وينبغي أن يلعبه القطاع الخاص في التحول الاجتماعي والاقتصادي للدول الأعضاء ويشير انتباه الدول الأعضاء مجدداً إلى هذه المسألة.

98. في ذات السياق، تساهم المساعدة التنموية، التي تقدمها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الغنية بالموارد إلى الدول الأعضاء المحتاجة، في تعزيز النمو الاقتصادي لهذه الأخيرة، وبالتالي تصبح هذه المساعدة عنصراً هاماً من عناصر التعاون والتضامن داخل منظمة التعاون الإسلامي. ويُؤمل أن تقوم الدول الأعضاء الغنية بالموارد بزيادة مساعداتها إلى البلدان الأقل نمواً في المنظمة.

99. لذلك، من المهم للدول الأعضاء أن تستفيد بشكل مناسب من إطار التعاون لمنظمة التعاون الإسلامي وأن تنضم في الوقت المناسب إلى العديد من صكوكها المتعددة الأطراف وتستفيد من أنشطتها المختلفة التي تهدف إلى تعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء في المنظمة.

الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي

إدارة الشؤون الاقتصادية

28 مارس 2024